الشيخ خليل أحمد السَّهَارَنْفُوْرِي ومنهجه في كتابه "بذل المجهود في حلّ سُنَن أبي داود"

أ. د. سيد عبدالماجد الغوري*

ملخص البحث

يُعَدّ كتاب "السُّنَن" للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني أحد أجَلّ كتب الرواية، ومن أهمِّ مصادر أحاديث الأحكام، ويحتلّ بين الكتب السِّتّة المرتبةَ الثالثة بعد الصحيحين (البخاري ومسلم). وقد ظلَّ هذا الكتاب موضعَ عناية كبيرة من علماء الحديث، حيث أَلَّفوا عليه العديد من الشروح القيمة والحواشي المفيدة على مرّ العصور وتَعاقُب الأزمان. وكانلعلماء الهند في خدمة هذا الكتاب الجليل نصيب كبير منها،حيث أَلَّفوا عليه شروحاً وحواش عديدةٍ بالعربية والأردوية، لكنَّ الكثير منها لم يرنور الطباعة بعد، أمَّا شروحهم المطبوعة بالعربية فمِن أشهرها وأهمّها: "بذل المجهود في حلّ سنن أبي داود" للشيخ خليل أحمد السهارنفوري، الذي أَلَّفه في أربعة عشر مجلَّدات ضخام، وصَبَّ فيه مُهْجَةَ نفسه، وعصارةَ علمه، وحصيلةَ دراسته، وجَمَع فيه بين وظائف الرواية ومسالك الدراية، وأعطى كُلاًّ حقَّهن،

* الباحث المقدَّم في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية (كويس) بسلانجور – ماليزيا، ورئيس التحرير لمجلة **"الحديث"** العلمية المحكَّمة.
البريدالإكتروني: samghouri@gmail.com

وألَّف ما تفرَّق في شروح الصِّحَاح، وكتب الرجال، ودواوين فقه أهل المذاهب المعتبرة والمعتمَدة، ورَدَّ شُبَهات أهل الزندقةوالإلحاد ردوداً مُفحَمةً، وكلُّ ذلك مع اختصار غير مُخِلٍّ، وإيجازٍ غير مُمِلٍّ. وهذا البحثُ محاولة علمية متواضعة في تعريف مؤلِّف هذا الشرح والدراسة عنه. وقد احتوى البحثُعلى مبحثَين، أولهمايتناول سيرتَه الذاتية والعلمية من أبرز جوانبها، والثاني يدرس الكتابَ المذكور دراسةً حديثيةً، ويُبرز القيمةَ العلمية له، ويذكر ما قيل فيه تنويهاً به وثناءً عليه من قِبَل بعض أجلة علماء الحديث في الهند وخارجها.

المبحث الأول:

نبذة من سيرته الذاتية والعلمية

المطلب الأول: اسمه ونسبه ونسبته وأسرته:

أولاً: اسمه: خليل أحمد.

ثانياً: نسبه: خليل أحمد بن مجيد علي بن أحمدعلي بن قطب علي بن غلام محمد الأنصاري الأَنْبَيْتَهوِي، وبه ينتهي نسبه إلى الصحابي أبي أيوب الأنصاريﷺ، وكذلك ينحدر نسبه من جهة أمِّه إلى أمير المؤمنين أبي بكر الصدِّيقﷺ.

ثالثاً: نسبته: إلى بلدة "سَهَارَنْفُوْر" الواقعة في ولاية "أُتْرابَرْدِيْس" في شمالي الهند، على مسافة نحومئة وستين كيلومتراً من "دلهي" عاصمة الهند.

رابعاً: أسرته: ينتمي إلى أسرة علمية ودينية معروفة في شمال الهند، وكان في آبائه علماء كبار، ومحدِّثون أجلاء، أشهرهم: الشيخ أبو إسماعيل عبد الله الأنصاري، الذي تبوَّأ مكانةً مرموقةً في العلم والفضل في عصره، وقد أقرَّ بذلك الحافظ الذهبي في

كتابه "تذكرة الحفاظ"(1).

واستوطن أولاد الشيخ أبي إسماعيلالمذكور بلاداً مختلفةً، ورفعوا لواء التوحيد والجهاد في سبيل الله حثيما حلّوا وارتحلوا، وانتقل بعضهم إلى الهند، واستقرّوا في مختلف مُدُنها مثل: "دهلي" و"سَهَارَنْفوْر" و"بارَهْ بَنْكِي" وغيرها(2).

المطلب الثاني: مولده ونشأته

وُلد الشيخ خليل أحمد في قرية"نانَوْتَهْ"من أعمال"سهارنفور"، ونشأ وترعرع ببلدة تابعة لها تُسَمّى"أَنْبَيْتَهَهْ"، في أسرة دينية تقية،ووَجَد فيها منذ صِغَره العلماءَ والمشايخ ورجالات العلم، فاستفاد من صحبتهم، ونَهَل من علمهم ما تيسَّر له(3).

المطلب الثالث: طلبه للعلم وأهَمُّ شيوخه

أ- طلبه للعلم:

تلقَّى العلومَ البِدائية عن علماء بلدته، ثم سافر إلى ولاية "غُواليار" وهو في العاشرة من عمره، حيث تعلَّم اللغة العربية، ولم يلبث زمناً طويلاً حتى رجع إلى وطنه، فقرأ على علمائه.

ثم التحق بـ"مدرسة مَظاهِر العلوم" بسهارنفور عام ١٢٨٣هـ، وأكمل

---

(١) انظر: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي، **تذكرة الحفاظ**، (حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥هـ)، ج٣، ص١١٨٤.

(٢) الغوري، سيد عبد الماجد، **أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه**، (بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، ص٧٢-٧٣.

(٣) خليل أحمد السهارنفوري، **بذل المجهود في حل سنن أبي داود**، تحقيق: تقي الدين الندوي، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)، ج١، ص٧٢؛ من وصف الشيخ حسين أحمد المدني، بتصرف.

دراستَه في العلوم الشرعية على كبار أساتذتها وشيوخها إلى أنْ تخرَّج فيها عام ١٢٨٨هـ.

ثم سافر إلى "لاهور" ودرس هناك الأدبَ العربي على الشيخ فيض الحسن السَّهارنفوري[١] وقرأ عليه أمهاتِ كتب الأدب العربي حتى تضلَّع فيه. ولّما رحل إلى الحجاز عام ١٢٩٣هـ؛ أخذ الحديثَ عن بعض علماء الحرمَين الشريفين.

ب- أهَمُّ شيوخه:

الشيخ يعقوب النَّانَوْتَوي (١٢٤٩-١٣٠٢هـ)[٢]:

هو المحدِّث الفقيه، وأحد كبار العلماء المشهورين في الهند لعصره. وُلد بقرية "نَانُوْتَة"، وقرأ الحديثَ على الشيخ عبد الغني الدِّهْلَوي(ت١٢٩٦هـ)،وأسند عنه. ثم تفرَّغ للتدريس في "دار العلوم دِيُوْبَنْد"، حيث تخرَّج عليه عدد كبير من العلماء الأفاضل.

الشيخ محمد مَظْهَر النَّانَوْتَوِي (١٢٢٧-١٣٠٢هـ)[٣]:

أحد العلماء المبرَّزين في الحديث والفقه. وُلد بقرية "نَانَوْتَة"، وقرأ المختصراتِ على الشيخ محمد قاسم النَّانَوْتَوِيّ (ت١٢٩٧هـ) وغيره من العلماء، ثم قرأ الحديثَ على الشيخ محمد إسحاق الدهلوي (ت١٢٦٢هـ) والشيخ أحمد علي

---

(١) ستأتي ترجمته ضمن تراجم شيوخه.

(٢) انظر: الحسني، عبد الحي بن فخر الدين، **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، ج٨، ص١٣٠٣؛ والرضوي، سيد محبوب، **تاريخ دار العلوم ديوبند**، (كراتشي: إدارة إسلاميات، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)؛ وبخاري، حافظ محمد أكبر شاه، **أكابر علماء ديوبند**، (كراتشي: إدارة إسلاميات، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م). ص٣٣-٣٦.

(٣) انظر: الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٣٧٢، ١٣٧٣؛ وبخاري، **أكابر علماء ديوبند**، ص٣٨-٣٩؛ والسهارنفوري، سيد محمد شاهد، **علماء مظاهر علوم سهانفور اور أنكى علمي تصنيفات وخدمات**، (سهانفور: مكتبة يادكار شيخ، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ج١، ص٧٣-٨٢.

السَّهارنفوري(ت١٢٩٧هـ). عمل مدرِّساً في "مدرسة مَظَاهِر العلوم" بسهارنفور، حيث درَّس جميعَ كتب الصِّحَاح والسُّنَن، وقد تخرَّج على يده كبار علماء الحديث. قرأ عليه الشيخ خليل أحمد "سنن أبي داود" كما ذكر في مقدمة كتابه "بذل المجهود"[١].

الشيخ عبد القَيُّوْم البُدْهَانَوِي (١٢٣١-١٢٩٩هـ)[٢]:

أحد كبار العلماء المتضلِّعين في الحديث والفقه، ومن فقهاء الأحناف المشهورين في عصره. وُلد ببلدة "بُدْهانه"، وأخذ الحديثَ عن الشيخ إسحاق الدهلوي، ثم أقبل على التدريس والإفادة، وأخذ عنه جمعٌ مباركٌ من العلماء، توفي بمسقط رأسه. وكان ممن أجاز الشيخَ خليل أحمد في الحديث[٣].

الشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوْهِي (١٢٤٤-١٣٢٣هـ)[٤]:

هو المحدِّث الفقيه، وأحد أكابر علماء المسلمين في الهند لوقته. وُلد ببلدة "كَنْكُوه" من أعمال "سهارنفور"، ونشأ فيها. قرأ التفسيرَوالحديث على الشيخ عبد الغني الدهلوي والشيخ أحمد سعيد الدهلوي حتى برع فيهما ولا سيما في الحديث. ثم تصدَّر للتدريس في "دارالعلوم ديوبند"، توفي في مسقط رأسه "كنكوه". له أمال مفيدة في كتب الرواية، منها: "لامع الدَّراري على جامع البخاري"، و"الحلُّ المُفْهِم لصحيح مسلم"، و"الكوكب الدّري على جامع الترمذي"، و"الفيض السمائي على سنن النسائي". لازمه الشيخ خليل أحمد واستفاد منه كثيراً في الحديث، وقد أجازه

(١) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص١٥٢.

(٢) الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص١٠٢٨.

(٣) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص١٥٢.

(٤) انظر: الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢٢٩-١٢٣١؛ وبخاري، **أكابر علماء ديوبند**، ص٢٧-٣٢؛ والرضوي، **تاريخ دارالعلوم ديوبند**، ص١٢٥-١٢٨.

الشيخ الكنكوهي إجازةً عامةً لرواية جميع مروياته، فأصبح من كبار الحاملين لعلومه.

الشيخ فيض الحسن السَّهَارَنْفُوري (ت١٣٠٤هـ)(١):

أحد العلماء البارعين في العربية بالهند. وُلد في "سهارنفور"، أخذ الحديثَ عن الشيخ أحمد سعيد الدهلوي، ثم اشتغل بالتدريس في قسم اللغة العربية في "الكلية الشرقية" (أورنتيل كالج) بلاهور، حيث تخرَّج عليه عدد وجيه من العلماء الكبار الذين لهم مساعٍ كبيرة في نشر اللغة العربية في هذه البلاد.وكان مع تضلُّعه التام في اللغة العربية وآدابها؛ يتمتَّع بملكة فائقة وبراعة تامّة في علم الحديث. ومن مؤلَّفاته: "حاشية على مشكاة المصابيح". قرأ عليه الشيخ خليل أحمد بعضَ أمهاتِ كتب الأدب العربي.

الشيخ عبد الغني الدِّهْلَوي (١٢٣٥-١٢٩٦هـ)(٢):

هو الإمام المحدِّث، أحد العلماء الربانيين، من ذرية الإمام المجدِّد عبد الأحد السَّرْهِنْدِي(ت١٠٣٤هـ). وُلد ونشأ بدهلي، وأخذ الحديثَ عن الشيخ إسحاق الدهلوي وبرز فيه. ثم سافر إلى الحجاز وأخذه عن المحدِّث الشيخ محمد عابد السِّنْدي(ت١٢٥٧هـ). ثم رجع إلى الهند، وعكف على تدريس الحديث مدةً، وأخذ عنه خلق كثير من العلماء الأجلاء. ثم هاجر إلى المدينة المنوَّرة مع عائلته إثر احتلال الإنكليز للهند، حيث ظلَّ متفرِّغاً للتدريس والإفادة حتى وفاته. وله "إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه". أخذ عنه الشيخ خليل أحمد الحديثَبمكة المكرمة، لَّما سافر إلى الحجاز لأداء فريضة الحجِّ للمرة الأولى عام ١٢٩٣هـ ،كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه

(١) انظر: الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٣٢٨.

(٢) انظر ترجمته في: الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص١٠٢٤.

"بذل المجهود"[1].

الشيخ أحمد بن زَيْنِي دَحْلاَن المُكّي (١٢٣١ - ١٣٠٤هـ)[2]:

هو العالم المحدِّث، الفقيه المؤرِّخ، مفتي الشافعية بمكة المكرمة في عصره. أخذ العلمَ عن علماء عصره، والحديثَ عن علماء مصر. توفي بالمدينة المنوَّرة، ومن مؤلَّفاته: "السيرة النبوية والآثار المحمدية"، والجداول المرضية في تاريخ الإسلام"، و"الفتح المبين في فضائل الخلفاء الراشدين وأهل البيت الطاهرين"، وغيرها.أخذ عنه الشيخ خليل أحمد الحديثَ بمكة المكرمة[3].

الشيخ أحمد البَرْزَنْجِي المدني (ت١٣٣٢هـ)[4]:

هو الشيخ المحدِّث، المفتي الفقيه، صدرُ علماء دار الهجرة، عالم مشارك في علوم مختلفة. توفي بالمدينة المنوَّرة. ومن كتبه: "رسالة في مناقب عمر بن الخطاب ﷺ"، و"مقاصد الطالب في مناقب علي بن أبي طالب ﷺ.وهو من مشايخ الشيخ خليل أحمد المجيزين[5].

---

(١) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص١٥٢.

(٢) انظر ترجمته في: الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير، **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ج١، ص٣٩٠-٣٩١؛ والزركلي، خير الدين، **الأعلام**، (بيروت: دار العلم للملايين، ط١٢، ١٩٩٧م)، ج١، ص١٢٩-١٣٠.

(٣) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص١٥٢.

(٤) انظر: كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين تراجم مصنِّفي الكتب العربية**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، ج٣، ص١٣٤؛ البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين، **هدية العارفين في أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين**، (بيروت: دار إحياء العربي، ط١، د. ت)، ج١، ص٢٥٦.

(٥) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص١٥٢.

المطلب الرابع: انشغاله بالتدريس والإفادة وأشهر تلاميذه

أ– انشغاله بالتدريس والإفادة:

عمل الشيخ خليل أحمد في سلك التدريس في مدارس عديدة، بدءً ب"المدرسة الإسلامية" في بلدة "مَنْكَلُوْر" الواقعة في مديرية "سهارنفور". ثم سافر إلى إمارة "بُوْفال" حيث اشتغل بالتدريس مدةً، وأثناء إقامته فيها استفاد من دروس الشيخ عبد القيوم البُدْهَانوي في الحديث. ثم سافر إلى بلدة "سكندرآباد" بمديرة "بُلَنْد شَهَرْ" تلبيةً لدعوة شيخه المحدِّث رشيد أحمد الكنكوهي، حيث اشتغل فترةً من الزمن بالتدريس في مدرسة كانت تقع في المسجد الجامع. ثم سافر إلى "بَهَاوَلْفُوْر"،[1] وأقام فيها عشرةَ سنواتٍ يدرِّس ويفيد، وكان يَؤُمُّه الطلاب من أصقاع نائية للاستفادة منه، وتخرَّجت على يده جماعة كبيرة من العلماء الأفاضل. ثم دُعي إلى "دار العلوم دِيُوْبند"، وتولَّى فيها تدريسَ الحديث لمدةٍ تُقارِب سِتَّ سنوات. وأخيراًانتقل إلى "مدرسة مَظاهِر العلوم" بسهارنفور، حيث وُلِّيرئاسةَ قسم شؤون التعليم إلى جانب تدريس الحديث نحو ثلاثين سنةً.

ب– أشهر تلاميذه:

وقد نفع الله به خَلْقاً كثيراً، وتخرَّجت على يده نخبة مباركة من العلماء، الذين لهم جهود طيبة في نشر العلوم الدينية، وتصحيح العقائد، وتربية النفوس، والدعوة والإصلاح، كما أنَّ لبعضهم مساهما تِجليلةً في خدمة الحديث تدريساً وتأليفاً، ومنهم الجدير بالذكر:

---

(١) التي كانت عصرئذ إحدى الإمارات الإسلامية المشهورة في الهند، أما اليوم فهي تقع في جنوب إقليم "البنجاب" في باكستان.

الشيخ محمد يحيى الكانْدَهْلَوِي (١٢٨٧- ١٣٣٤هـ)[1]:

هو العالم المحدِّث الفقيه.وُلد في "الكانْدَهْلَة" من أعمال بلدة "مُظَفَّرْ نَغَـرْ" في شمالي الهند، لازم المحدِّثَ الشيخَ رشيد أحمد الكَنْكُوْهِيوقرأ عليه الأصولَ السِّـتة. ثـم قرأ بعضَ كتب الحديث على الشيخ خليل أحمد.ثم عمل مدرِّساً للحـديث النبـوي في "مدرسة مظاهر العلوم" بسَهَارَنْفُوْر متطوّعاً.ومن آثاره في خدمة الحديث تقييـدأمالي أستاذه الشيخ الكنكوهي على الكتب الستة بالعربيـة،والتي طُبعـت فـيها بعـد تحمـل أسماء: "لامع الدراري على جامع البخـاري" و"الحَـلِّ المُفْهِـم لصـحيح مسـلم"، و" الكوكب الدري على جامع الترمذي"، و"الفيض السَّمائي على سنن النسائي"، وكلُّها مطبوع ومتداولة.

الشيخ محمَّد إلياس الكانْدَهْلَوِي (١٣٠٣-١٣٦٣هـ)[2]:

أحد أكابر الدعاة إلى الله في العصر الأخير، ومن أعلام المسلمين. وُلد في قرية "كاندهلة"، ونشأ نشأةً تربيةً دينيةً صالحةً،تلقَّى مبادئَ علوم الشرعية واللغة العربيـة منشقيقه الشيخ محمد يحيى الكاندهلوي، ثم لازم الشيخَ رشيد الكنكـوهي واسـتفاد منه في الحديث. ثم ارتحل إلى ديوبند، وقرأ في دار علومها "صحيحَ البخاري" وجامع الترمذي" على الشيخ محمود حسن الدِّيُوْبَنْـدِي(ت١٣٣٩هـ)،ثـم عـلى أخيـه الشـيخ محمد يحيى الكاندهلوي.ثم لازم الشيخَ خليل أحمـد السَّـهَارَنْفُوْري واسـتفاد منـه في الحديث.ثم عمل مدرِّساًفي "مدرسة مظاهر العلوم"نحو ثماني سنوات. ثم انقطـع إلى

(١) انظر: الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **الإمام المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ومآثره العلمية**، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م)، ص٣٣-٣٩.

(٢) انظر: الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **شخصيات وكتب**، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ص١٥.

الدعوة إلى الله، وأسَّس لأجل ذلك "جماعة الدعوة والتبليغ" التي انتشرت اليومَ في كل أنحاء العالَمَ وأرجائها المعمورة. توفي بدهلي[١]. ومن كتبه: "الأبواب المنتخبة من مشكاة المصابيح".

الشيخ محمد أنور شاه الكشميري (١٢٩٢ - ١٣٥٢هـ):

هو محدِّث العصر،الفقيه المجتهد، العالِم الجِهْبِذ، العلامة النِّحرير. وُلد بكشمير، وأكمل دارستَه للعلوم الشرعية في دار العلوم ديوبند،حيث درس الحديثَ على الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي والشيخ محمود الحسن الدِّيُوْبَنْدي وغيرهما. ثم درَّسه فيهامع غيره من العلوم مدةً طويلةً، ثم انتقل إلى "الجامعة الإسلامية" بدابيل في غجرات في غربي الهند، ودرَّس هناك مدةً.توفي بديوبند.ومن أهمّ مؤلَّفاته: "فيض الباري على صحيح البخاري"،و"عرف الشذى على جامع الترمذي"، و"مشكلات القرآن"، و"التصريح بما تواتر في نزول المسيح"، كلها بالعربية.

والشيخ محمد زكريا الكَانْدَهْلَوِيّ (١٣١٥ - ١٤٠٢هـ)[٢]:

هو المحدِّث البارع، المؤلِّف المكثر، الملقَّب بـ"شيخ الحديث". وُلد في "كاندهلة"، وتخرَّج في "مدرسة مظاهر العلوم" على أكابر شيوخها، ومنهم الشيخ خليل أحمد، الذي لازمه سنينَ طوالاً، وأكثر من الاستفادة في الحديث النبوي. ثم عُيِّن مدرِّساً له في نفس المدرسة، وظلَّ يدرِّسه نحو ثلاثين سنةً، وتخرَّج عليه عدد كبير من علماء هذه البلاد. انتقل في أواخر عمره إلى المدينة المنوَّرة، وأقام فيها حتى وفاته. له من المؤلَّفات ما يزيد على (١٤٠)، ومن أشهرها في الحديث: "أوجز المسالك إلى موطأ مالك" في مجلَّدات ضِخام.

---

(١) انظر:المرجع السابق، ص١٥.

(٢) انظر: الغوري، **أعلام المحدِّثين في الهند**، ص١٢١- ١٣٣.

المطلب الخامس: منْزلته العلمية:

كان الشيخ خليل أحمد متضلِّعاً في جميع العلوم النقلية والعقلية، كما يدلّ على ذلك ما ألَّفه في بعضها من الكتب والرسائل، ولكنَّ أكثر تفوُّقه وبروزه كان في علم الحديث، الذي رُزق فيه ملكةً تامةً وبراعةً نادرةً، وقد اتَّفق كبار علماء الهند على جلالة شأنه وتفوُّقه في ذلك، ومنهم الشيخ أبو الحسن النَّـدْوِي، الذي قال: "كان الشيخ خليل أحمد له الملكة القوية، والمشاركة الجيدة في الفقه والحديث، واليد الطولى في الجدل والخلاف، والرسوخ التامّ في علوم الدين، والمعرفة واليقين، وتخرَّج على يده جمعٌ من العلماء والمشايخ، ونبغت بتربيته جماعة من أهل التربية والإرشاد، وأجرى على يدهم الخير الكثير في الهند وغيرها في نشر العلوم الدينية، وتصحيح العقائد، وتربية النفوس، والدعوة والإصلاح"[1].

المطلب السادس: من صفاته الْخِلْقِيَّة والْخُلُقِيَّة

كان وسيمَ الطَّلْعَة، جميلَ المُحَيَّا، مربوعَ القامة، مائلاً إلى الطُّول، أبيضَ اللَّوْن، يغلب في الحُمْرَة، خفيفَ اللِّحية، نحيفَ الجسم، ناعِمَ البَشَرَة، أزهر الجبين، دائمَ البُشْر، خفيفَ شعر العارضين.

وكان مُحِبًّاللنظافة والأناقة، وجميلَ الملبس، نظيفَ الأثواب في غير تكلُّف أو إسراف.

كلُّ مَن صحبه وشاهده بأُمِّ عينيه، ليله ونهاره، سواء أكان هذا الشخص ينتمي إلى طبقة العلماء أو إلى طبقة أخرى؛ اعترف له بالجميل، وأقرَّ بفضله وتفوُّقه، وشهد أنه يجمع بين نواح مختلفة، بين العلم والعمل، فلا يتجرَّأ أيُّ ناقدٍ أن يضع اليدَ

(١) أبو الحسن الندوي في استداركه على كتاب والده **"نزهة الخواطر"**، ج٨، ص١٢٢٣.

على مواضع ضعفه، أو يَرمُز إلى مواطن انحرافٍ عن جادَّة الشريعة فيه، اللهم المبتدعون الذين كانوا يَظُنّون أنه عقبة في طريقهم، ولا يستطيعون أن يتحمَّلوا هذا العبء الثقيل(١).

المطلب السابع: ثناء العلماء عليه

تكاثرت في الثناء عليه والمدح له كلماتُ كثيرٍ من العلماء الكبار والشيوخ الأجلاء، ومنها هاتان الكلمتان:

قال الشيخ حسين أحمد المدني(ت١٣٧٧هـ) في وصفه: "هو الثقة، الثَّبْت، الحُجَّة، الحافظ، الصَّدُوق، مُحيي السُّنّة السَّنِّية، قامِعُ البِدَع الشنيعة، شِعارُه طريقة رسول اللهﷺ، ودِثاره التقوى ومخافة اللهﷻ، لا يخاف في الله لومةَ لائمٍ، ولا يزعجه عن الطريق القويم مهابة غَوِيّ ظالم. حاز قصباتِ السبق في ميادين الفضل والكمالات، فأعيى الأقرانَ، نبعت من عيون العلم والنُّهَى، وتفجَّرت من إفاضته أنهارُ الإحسان والتُّقَى، أشرقتْ أراضي التحديث بأنوار رواياته، وتلألأت أفلاك التفقُّه بأضواء دراياته"(٢).

وأثنى عليه الشيخ رشيد رضا المصري (ت١٣٥٤هـ) - بعد أنْ زاره في "مدرسة مظاهر العلوم" - وقال: "لم أَرَ في علماء الهند الأعلام أشدَّ منه إنصافاً، ولا أبعدَ عن التعصُّب للمشايخ والتقاليد، وما ذلك إلاَّ لإخلاصه، وقُوَّةِ دينه، ونورِ بصيرته"(٣).

---

(١) انظر: الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢٢٣؛ من وصف الشيخ أبي الحسن الندوي له بتصرف يسير.

(٢) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ٧١.

(٣) يوسف أيبش، **رحلات الإمام محمد رشيد رضا**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٩م)، ص٧٩.

المطلب الثامن: مؤلَّفاته

أَلَّف الشيخ خليل أحمد عِدَّةَ كتبٍ تتناول مُهِمّاتِ المسائل وفروعها، وتبحث في إحقاق العقائد الحقَّة وتوطينها، والرَّدِّ على الشيعة والمبتدعين، وهذا مُوجَز في تعريف تلك الكتب والرسائل:

١- بذل المجهود في حلّ سنن أبي داود: ستأتي دراسة موسَّعة عنه في المبحث الثاني.

٢- المُهَنَّد على المُفَنَّد: ذكر الشيخ في هذا الكتاب معتقداتِه ومعتقدات مشايخه، وأهل السنة، ورَدَّ على الأسئلة التي وُجِّهت إليه من قِبل بعض علماء العرب. طُبع هذا الكتاب لأول مرة في الهند عام ١٣٢٥هـ، ثم صدرت له طبعة محقَّقة بعناية الشيخ محمد آدم الكوثري في دار الفتح للدراسات والنشر بعمان عام ٢٠٠٨م، بعنوان: "مباحث في عقائد أهل السُّنّة المسمَّى: المهنَّد على المفنَّد".

٣- مطرقة الكرامة على مرآة الإمامة: وهي رسالة صغيرة، ردَّ فيها الشيخ على الروافض، وذكر أصولَهم ومعتقداتهم، وأتى على خُزَعْبَلاتهم وتُرَّهاتهم. طُبعت هذه الرسالة في الهند لأول مرة عام ١٤٢٠هـ.

٤- هدايات الرشيد إلى إفحام العنيد: أَلَّفها الشيخ أيضاً في الردّ على الروافض، وبيان أصولهم، وعقائدهم. طُبعت في الهند عام ١٣٠٦هـ، في (٤٨٨) صفحةً.

٥- توجيه السؤال إلى جميع علماء الشيعة: وجَّه الشيخ عن طريق هذا الكتاب أسئلةً عديدةً إلى بعض أكابر علماء الشيعة يستردّ منهم عما جاء فيها.

٦- البراهين القاطعة على ظلام الأنوار الساطعة: وهو ردٌّ علميٌّ على معاصره الشيخ عبد السميع الرَّامْفُوري الذي أودع خرافاتِه وبِدَعه ومعتقداته في

كتاب له سَمّاه "الأنوار الساطعة". طُبع هـذا الـردُّ في الهنـد عـام ١٣٠٤هـ في مجلَّد ضحم يقع في (٤٧٩) صفحةً.

٧- تنشيط الآذان في تحقيق محلِّ الأذان: ردَّ الشيخ في هذا الكتاب على مَـن زعـم أن محلَّ الأذان خارج المسجد يوم الجمعة لدى الخطبة.

٨- المغتنم في زكاة الغنم: ألَّف الشيخ هذه الرسالةَ إجابةً على فتوى وَرَدت عليـه حول زكاة الشّياه، فأفاض الشيخ بإجابته العلمية في ضوء الأدلة القويـة مـن الأحاديث والآثار وأقوال الفقهاء.

٩- إتمام النِّعَم على تبويب الحِكَم: شرح الشيخ في هذا الكتاب "الحِْكَمَ العَطَائية" للإمام أحمد بن عطاء الله السكندري (ت٧٠٩هـ)، في أسـلوب سـهل باللغـة الأردوية. طُبع هذا الكتاب في مطبعة "خَيْر خَوَاهْ" بسهارنفور في الهنـد عـام ١٣٣١هـ، في (٣٨) صفحةً.

المطلب التاسع: وفاته

أُصيب الشيخ أثناء إقامته في المدينة المنوَّرة بالفالج (الشَّلَل)، ثم اشتدَّ مرضـه وأُغمي عليه، إلى أنْاس تأثرت به رحمةُ الله عليه، يومَ الأربعاء ١٥/ ربيـع الثـاني عـام ١٣٤٦هـ، ودُفن بالبقيع[١].

(١) انظر مقدمة الشيخ محمد يوسف البنوري لـ"**بذل المجهود**"، ج١، ص٥٧.

المبحث الثاني:

منهجه في كتابه "بذل المجهود في حَلِّ سُنَن أبي داود"

لم يتيسَّر للشيخ خليل أحمد السهارنفوري التأليفُ في الحديث النبوي غيرُ هذا الكتاب الذي سأقوم بالدراسة عنه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نبذة عن "سنن أبي داود" وعن أهمِّ شروحها

أ- المراد بـ"السُّنَن":

يُراد بكتب "السُّنَن": الكتب المرتَّبة على الأبواب الفقهية من الإيمان، والطهارة، والصلاة، والزكاة، وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأن الموقوف لا يُسَمّى في اصطلاح المحدِّثين سُنَّةً، ويُسَمَّى حديثاً[1].

ب- تعريف مُوجَز لـ"سنن أبي داود":

يُعتبَر كتاب "سنن أبي داود" من أهمّ وأجلّ كتب الحديث، وعليه المعوَّلُ والاعتماد قديماً وحديثاً في الأحكام الفقهية، لكونه قد جمع وشمل أحاديثَ الأحكام، وأحاط بها من سائر أبوابه. وقبله وإنْكان الشيخان (البخاري ومسلم) في صحيحيهما قد ميَّزا الأحاديث الصحيحة من غيرها، واهتمّا فيهما بالناحية الفقهية أيضاً، إلاَّ أنهما لم يُفرِدا أحاديث الأحكام بالتأليف، وهي أَهَمُّ ما يبحث عنه المسلمون، ويحتاجون إليه كثيراً لاستنباط الأحكام الفقهية التي يسيرون على ضوئها، الأمرُ الذي دعا الإمامَ أبا داودسليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ) إلى تأليف هذا الكتاب، ولم يُعْن فيه

(١) انظر: الكتاني، محمد بن جعفر، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٧، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م)، ص٣٢.

كثيراً بغير أحاديث الأحكام كالمغازي، والسِّيَر، والقصص، والآداب[١]؛بل أودع فيه جملةً كبيرةً من أحاديث الأحكام التي عليها مدارُ الاستدلال، فهو بذلك أصلٌ في بابه لا يستغني عنه فقيهٌ لمعرفة أدلة المسائل.

وقد رتَّب المصنِّفُ هذا الكتاب على موضوعات الفقه، ويشتمل على (٣٥) كتاباً، ومجموع ما في هذه الكتب من الأبواب يبلغ عددها (١٨٧١) باباً، وأول ما يبدأ به من تلك الكتب هو: كتاب الطهارة، وآخرُ ما يختتم بها هو كتاب الأدب.أما عددُ الأحاديث الواردة في تلك الكتب والأبواب فجموعها يبلغ (٥٢٧٤) حديثاً.

ج- شروح "سنن أبي داود":

لقي كتاب "سُنَن أبي داود" اهتماماً بالغاً من علماء الأمة لِما تفرَّد به عن كتب السُّنَن الأخرى بتلك الخصائص والمزايا التي قد سبقت الإشارة إلى بعضٍ منها، فاعتنوا بروايته، وشرحِه، وتهذيبِه، ونقدِ رجاله إلى غير ذلك من الخدمات المتنوّعة عنايةً كبيرةً، أمّاالشروح والحواشي التي أُلِّفت وكُتبت على هذا الكتاب فهي كثيرة، وأكتفي هنا بذكر أشهرها وأهمِّها، وهي:

١- مَعالِم السُّنَن: للخَطَّابي، حَمْد بن محمد بن إبراهيم البُسْتي (ت٣٨٨هـ)، وهو مِن أوائل كتب الشروح التي اعتنت بـ"سنن أبي داود"، وهو مطبوع.وقد لَخَّصهالحافظُ شهاب الدين أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي (ت٧٦٥هـ) وسَمّاه "عُجَالة العالِم من كتاب المُعالِم"[٢].

---

(١) رفعت فوزي عبد المطلب، **المدخل إلى مناهج المحدثين: الأسس والتطبيق**، (القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٢٩هـ)، ص٢٢٦.

(٢) انظر: فؤاد سزكين، **تاريخ التراث العربي**، ترجمة: محمود فهمي حجازي، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، ج١، ص٢٩٣.

٢- العِدّ المورود في حواشي سنن أبي داود: للْمُنْذِرِي، أبي محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القويِّ(ت٦٥٦هـ). وقد ذكر سزكين مكانَ وجود مخطوطته(١).

٣- الإيجاز في شرح سنن أبي داود السِّجِسْتاني: للنَّووي، أبي زكريا، محي الدين، يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، وهو مطبوع.

٤- تهذيب سُنن أبي داود: لابن قيِّم الجوزية، أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت٧٥١هـ): وهو أشبَهُ بالحاشية منه بالتهذيب، وهو مطبوع.

٥- شرح سنن أبي داود: لقُطب الدين، أبي بكر، بن أحمد بن دعين اليمني الشافعي (ت٧٥٢هـ): شرحه في أربع مجلَّدات كبار في آخر عمره، وتوفي عنه وهو مسوَّدة(٢)، وهي ما زالت مخطوطةً.

٦- انتحاء السُّنَن واقتفاء السُّنَن: للحافظ شهاب الدين أبي محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي (ت٧٦٥هـ)(٣)، وهو مخطوط.

٧- شرح سنن أبي داود: لِمُغْلَطَائي، علاء الدين بن قُلَيْج بن عبد الله الحنفي (ت٧٦٢هـ): ولم يُكمله(٤)، وهو مخطوط.

٨- شرح سنن أبي داود: للحافظ ابن الملقِّن، سراج الدين عمر بن علي (ت٨٠٤هـ)(٥)، وهو مخطوط.

---

(١) انظر: فؤاد سزكين، **تاريخ التراث العربي**، ج١، ص٢٩٣.

(٢) انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، د. ت)، ج٢، ص٤٦.

(٣) المرجع السابق، ج ٢، ص١٠٠٥.

(٤) المرجع السابق، ج٢، ص١٠٠٥.

(٥) المرجع السابق، ج٢، ص١٠٠٥.

٩- شرح سنن أبي داود: للبُلْقِينِي، سراج الدين، عُمَر بن رَسْلاَن(ت٨٠٥هـ)[١]، وهو مخطوط.

١٠- التوسُّط المحمود شرح سنن أبي داود: لأبي زرعة العِراقي، وليّ الدين أحمد بن عبد الرحيم (ت٨٢٦هـ): وقد أطال في شرحه جداً ولم يُكمله[٢]، وهو مخطوط.

١١- شرح سنن أبي داود: للرَّمْلي، شهاب الدين أحمد بن حسين بن أرَسْلان الشافعي (ت٨٤٤هـ)[٣]، وهو مخطوط.

١٢- شرح سنن أبي داود: للعَيْني، بَدْر الدين محمود بن أحمد الحنفي (ت٨٥٥هـ): وهو ناقصٌ لم يُكمله مؤلّفه، حيث وصل فيه فقط إلى باب في الشحّ من كتاب الزكاة، وهو مطبوع.

١٣- مِرقاة الصعود إلى سنن أبي داود: للسُّيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)[٤]: وهو عبارةٌ عن تعليقات على "سنن أبي داود"، لَخَّص فيها السيوطيُّ "مَعالِم السُّنَن" للخَطَّابي، وضَمّ إليه الفوائد، وهي مطبوعة.

١٤- درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود: للبُجُمْعَوِي، عليّ بن سليمان الدِّمْنَتِيّ (ت١٣٠٦هـ): اختصره من كتاب السيوطي المذكور، وهو مطبوع.

١٥- المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود: للسُّبْكي، محمود خطّاب المصري (ت١٣٥٢هـ): وهو شرحٌ مطوَّلٌ جيدٌ، وحافلٌ بمسائل الحديث وفوائده،

(١) انظر: فؤاد سزكين، **تاريخ التراث العربي**، ج١، ص٢٩٣.
(٢) حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ج٢، ص١٠٠٥.
(٣) انظر: فؤاد سزكين، **تاريخ التراث العربي**، ج١، ص٢٩٣.
(٤) وله مخطوطاتٌ كثيرةٌ ذكرها فؤاد سزكين في **"تاريخ التراث العربي"**، ج١، ص٢٣٦.

لكنه لم يُكمله المؤلِّف، فكمَّله بعد ابنُه الشيخ أمين محمود خَطَّاب السُّبكي (ت١٣٨٧هـ) وسَمَّاه: "فتحَ الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود"، وهو مطبوع.

١٦- الدُّرُّ المنضود شرح سنن أبي داود: للفاداني، أبي الفيض، علم الدين، محمد ياسين بن محمد عيسى (ت١٤١٠هـ): شرحها في عشرين مجلَّداً، لكنه ضاع.

١٧- زبدة المقصود في حلِّ ما قال أبو داود: للرَّحِيمي، محمد طاهر: اعتنى فيه بشرح أقوال أبي داود في السنن، وهو مطبوع.

١٨- تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود: للدكتور علي بن إبراهيم بن مسعود عجين: اعتنى فيه بشرح أقوال أبي داود وتخريجِ الروايات والأحاديث التي أشار إليها في سننه، وهو مطبوع.

شروح علماء الهند على "سنن أبي داود":

ولعلماء الهند في خدمة هذا الكتاب الجليل نصيبٌ غير منقوص، فمن شروحهم له:

١- فتح الودود على سنن أبي داود: لأبي الحسن السِّندي، محمد بن عبد الهادي (ت١١٣٨هـ): وهو شرح لطيفٌ[1].

٢- الهدي المحمود في ترجمة سُنَن أبي داود: للشيخ وحيد الزَّمان اللَّكْنَوي الحيدرآبادي (ت١٣٣٨هـ): ترجم فيه السُّنَنَ بالأردوية مع الشرح والإيضاح[2].

٣- التعليق المحمود على سنن أبي داود: للكَنْكَوْهِي، فخر الحسن (ت١٣١٥هـ):

(١) انظر: فؤاد سزكين، **تاريخ التراث العربي**، ج١، ص٢٩٤.

(٢) انظر: المرجع السابق، ج١، ص٢٩٤.

وهو حاشية مختصرة على السُّنَن وحافلة بالفوائد والفرائد[١].

٤- أنوار المحمود على سنن أبي داود: للنَّجيب آبادي، أبي العتيق عبد الهادي: وهو ملتقطٌ من أمالي الشيخ محمود الحسن الدِّيُوْبَنْدِي (ت١٣٣٩هـ)، وأمالي الشيخ محمد أنور شاه الكشميري (ت١٣٥٢هـ)، وقد ضَمَّ إليها النجيب آبادي فوائدَ اقتبسها من "بذل المجهود" للشيخ خليل أحمد السهارنفوري، ومن دروس الشيخ شَبِّيْر أحمد العثماني (ت١٣٦٩هـ) لكتاب "صحيح مسلم"[٢].

٥- غاية المقصود في شرح سنن أبي داود: للعظيم آبادي، أبي الطيب، شمس الحقّ (ت١٣٢٩هـ):وهو شرحٌ مبسَّط على "السنن"، ولكن لم يتيسّر للشارح إتمامُه، حيث وصل به فقط إلى "باب الدعاء للميِّت إذا وُضع في قبره" من أبواب كتاب الجنائز للسُّنَن.

٦- عَوْن المعبود على سنن أبي داود: للعظيم آبادي أيضاً: اختصره المؤلِّفُ من كتابه الأول "غاية المقصود"، وذكر في مقدمة الكتاب سببَ اختصاره منه أنه خشي أنَّ تأليف "غاية المقصود" قد يطول، وإكمالَه قد يأخذ منه الوقت والجهد، فعجَّل بإخراج هذا المختصر، وسَمّاه بـ"الحاشية"[٣].

٧- تعليق على سنن أبي داود: للشيخ عبد الحي بن فخر الدين الحسني

---

(١) انظر: المرجع السابق، ج١، ص٢٩٤.

(٢) الندوي، تقي الدين، **أعلام المحدثين ومآثرهم العلمية**، تعريب: جاويد أحمد الندوي، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م)، ص٢٢٣.

(٣) انظر: العظيم آبادي، أبو الطيب شمس الحق، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط. د.ت)، ج١، ص٤.

(ت١٣٤١هـ): لم يتمّ[1].

٨- بذل المجهود في حَلّ سنن أبي داود: للسَّهارَنْفُوري، خليل بن أحمد الأنصاري (ت١٣٤٦هـ): وهو الذي الباحث في صدد الدراسة عنه في هذا المبحث.

٩- الدّرّ المنضود على سنن أبي داود: للسَّهارَنْفُوري، عاقل بن أيوب: وهوشرح موسَّع بالأردوية.

وجميع هذه الشروح والحواشي مطبوعة ومتداولة بين أيدي المشتغلين بالحديث دراسةً وتدريساً، ما عدا الشرح ذات رقم٧.

المطلب الثاني: دارسة لكتاب "بذل المجهود في حلّ سنن أبي داود"

وصف الكتاب:

هذا الكتاب شرحٌ وافٍ لسنن أبي داود، يتضمَّن بحوثاً قيمةً في علم الرواية والدراية، وشرحِ كلام النبوة، كما يشتمل على الكلام المُوجَز في الرواة جرحاً وتعديلاً في ضوء أقوال الأئمة والنقاد، وعلى شرح الألفاظ الغريبة في الحديث، وعلى بيان اختلافات الفقهاء في المسائل، كلُّ ذلك على نهج المحدِّثين القويم. كما أنه يشتمل أيضاً على تعليقات مفيدة للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، التي كتبها أثناء مراجعته له.

السبب الباعث على تأليف الكتاب:

أشار الشيخ خليل أحمد إلى السبب الباعث له على تأليف هذا الكتاب في مقدمته، ومفادُ مما جاء فيها: أنَّه لم يجد شرحاً وافياً لـ"سنن أبي داود" من تأليف عالِمٍ حنفيٍّ، يجمع بين التبحُّر في الحديث، والتمكُّنِ من علومه، والتضلُّعِ في الفقه؛ لأنَّ كتاب "سنن أبي داود" - كما ذكر الباحث في المطلب السابق - من أهمّ الكتب التي

(١) انظر: عبد العلي الحسني، في ترجمته له في "**نزهة الخواطر**"، ج١، ص٢٨.

يُعتمَد عليها في إثبات مذهبٍ أو ردّ مذهبٍ؛ لأنَّ موضوعَه الخاصّ، ومِيزتَه الكبرى هو أحاديثُ الأحكام، وهي التي يَكثُر فيها الخلافُ، وتتجلَّى فيها القدرةُ على التحقيق وقُوّةِ الاستدلال، فقام الشيخ السهارنفوري بشرح هذا الكتاب، وتناوَلَ فيه جميعَ جوانبه من بيان: تراجم الرجال، ومذاهبِ الأئمة الأربعة وأدلّتهم، والمناقشةِ بين آراء شُرَّاح الحديث، ومشكلاتِ الكتاب، وبيانِ درجة الأحاديث من الصِّحَّة والحُسْن والضَّعْف، وكذلك الرَّدِّ على الذين أجحفوا في حقّ الإمام أبي حنيفة النعمان– رحمه الله تعالى –وتطاولوا عليه[1].

بدأ الشيخُ بتأليف هذا الكتاب في الهند عام ١٣٣٥هـ، لكنه نشط لذلك وتفرَّغ له أثناء إقامته في المدينة المنوَّرة في عام ١٣٤٤هـ، وكان تلميذه الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي – الذي كان يرافقه في هذا السفر – مساعدَه الكبير في إكمال هذا الشرح، حتى أتمَّه في شهر شعبان عام ١٣٤٥هـ[2].

منهجه في تأليف الكتاب:

يتّسم منهج الشيخ خليل أحمد السهارنفوري في تأليف هذا الشرح بأمور آتية:

١- أنه بدأ شَرْحَ هذا الكتابِ بمقدمة علمية مفيدة، استهلَّها بسرد أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم الحديثَ مكاتبةً ومشافهةً. ثم بيَّن سببَ تأليفه لهذا الشرح. وذكر أسماءَ المصادر والمراجع التي استفاد منها في ذلك. ثم ذكر سبعَ نُسَخٍ لـ"السُّنَن" للإمام أبي داود، التي قابل معها نسختَه الأُمّ في التصحيح. ثم صرَّح أنه في شرح "السنن" لم يأخذ شيئاً من كلام صاحِبَي "غاية المقصود"

(١) انظر: السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص١٥٢، ١٥٣.

(٢) المرجع السابق، ج١، ص١٥٢، ١٥٣.

و"عون المعبود"[1]، ولا ما نَقَلاه عن أحد من المتقدِّمين مقلِّداً لمجرَّد قولهما بدون أن يجده في كلام المتقدِّمين. ثم أفصح عن منهجه الذي تبعه في شرح هذا الكتاب. ثم ذكر رواياتِ "السنن" وخصائصَ كلّ منها. ثم ترجم للإمام أبي داود باختصار شديد. وختم المقدمةَ بتعريف موجَز لمصطلحات أنواع كتب الرواية مثل: "الجوامع"، و"المسانيد"، و"المعاجم"، و"الأجزاء"، و"الأربعينات"، و"العِلَل"، و"الأطراف"[2].

٢- لخَّص كلامَه في رجال الإسناد معتمداً في ذلك على "الثقات" لابن حِبّان، و"ميزان الاعتدال" للذهبي، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر، وغيرها من الكتب المعتبَرة في هذا الباب، مع بيان مكانتهم من الجرح والتعديل في ضوء أقوال الأئمة والنقاد، وذكر سنةَ الوفاة لكلٍّ منهم.

وأوضَحُ مثالٍ لذلك: ما جاء في كلامهعلى إسناد أبي داود حيث قال: "حدَّثنا محمد بن يحيى بن فارس، قال: ثنا صفوان بن عيسى، عن الحسن بن ذَكْوان، عن مَرْوان الأصفر، قال: رأيتُ ابن عمر أناخَ راحلتَه مستقبلَ القِبْلة".

فتكلَّم السهارنفوري على رجال هذا السند فقال: "(محمد بن يحيى بن فارس) هو: محمد ابن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذُؤَيْب الذُّهْلي، الحافظ أبو عبد الله النيسابوري، الإمام، ثقة حافظ جليل، مات سنة ٢٥٨هـ على الصحيح. (قال: ثنا صفوان بن عيسى) الزهري، أبو محمد البصري القَسَّام، ثقة، مات ١٩٨هـ.

(١) يقصد بهما: الشيخَ أبا الطيب شمس الحقّ العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ) مؤلِّف "غاية المقصود في حلّ سنن أبي داود" وأخاه الشيخ محمد أشرف المعروف بـ"شرف الحق العظيم آبادي" الذي نَسب إليه الأولُ كتابَه **"عون المعبود شرح أبي داود"**، فصدرت باسمه طبعاته الأولى.

(٢) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص١٥١، ١٦٢.

(عن الحسن بن ذَكْوان) بفتح مُعجَمة وسكون كاف، أبو سلمة البصري، صدوق يُخطئ، ضعَّفه كثيرٌ من المحدِّثين، ورُمي بالقَدْر، وكان يدلِّس. (عن مروان الأصفر) أبوخلف البصري، يقال: هو مروان بن خاقان، وقيل: سالم، ثقة ، وذَكَره ابن حبان في الثقات. (ابن عمر) هو: عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب العَدَوي، أبو عبد الرحمن، وُلد بعد المبعث بيسير، واستُصغِر يومَ أُحُدٍ وهو ابن أربع عشرة سنةً، وهو أحدُ المكثرين من الصحابة والعَبَادِلة، وكان من أشدِّ الناس اتِّباعاً للأثر، مات سنة ٧٣هـ، في آخرها".

ثم ذكر أنَّ الحافظ ابن حجر ذكر هذا الأثرَ في "فتح الباري" وقال: "أخرجه أبو داود والحاكم بإسناد حسن".

ثم تعقَّب على قول الحافظ هذا، وقال: "سكوتُ المحدِّثين عليه (أي: حسن بن ذكوان) وقولُ الحافظ: (إسناده حسن) عجيبٌ، فإنَّ حسن بن ذكوان راوي الحديث ضعَّفه كثير من المحدِّثين، فكيف يَصلُح للاحتجاج به!!"[١]، ثم أورد أقوالَ أئمة الجرح والتعديل فيه، وقال: "فقد قال ابن مَعِين وأبو حاتم: ضعيفٌ، وقال أبو حاتم والنسائي أيضاً: ليس بالقويّ، قال يحيى بن معين: صاحب الأوابد، منكر الحديث، وضعَّفه، وقال ابن أبي الدنيا: ليس عندي بالقوي، وقال الإمام أحمد: أحاديثه أباطيل"[٢].

٣- اعتنى بضبط أسماء الرواة اعتناءً جيداً، ومثالُ ذلك قولُه في رجال سند هذاالحديث: «إذا أراد أحدُكم أن يبول فليرتد لبوله مَوضِعاً»، قال: "(أنا أبو التَّيَّاح): بفتح المثنَّاة والتحتانية الثقيلة، يزيد بن حميد الضبعي، بضمّ المعجمة

(١) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص٢٠٠-٢٠٢.

(٢) المرجع السابق، ج١، ص٢٠٠- ٢٠٢.

وفتح الموحَّدة، البصري، قال أحمد: ثقة ثبت، مات سنة ١٢٨هـ"(١).

٤- تكلَّم أثناء شرحه للأحاديث عن المسائل المتعلقة بعلوم الحديث نقلاً عن الحافظ ابن حجر في شرحه لـ"نخبة الفكر"؛ وذلك إذا اقتضى الأمر إلى ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ، منها: هذا الحديث: "حدَّثنا مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَد، ثنا سفيان، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب روايةً، قال"، فشرح السهارنفوري ما جاء في سنده ما يخصّ علومَ الحديث وقال: "(روايةً) أي عن النبي ﷺ، هي من صِيَغ الرفع، مصدراً بفعل حذف عنه، أي: رواه روايةً، قال الحافظ في شرح النخبة(٢): (ويلتحق بقولي: "حكماً" ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصِّيَغ الصريحة بالنسبة إليه ﷺ، كقول التابعي عن الصحابي: يرفع الحديثَ، أو يرويه، أو ينميه، أو روايةً، أو يَبلُغ به أو رواه)، انتهى.

ثم تعقَّب على قول الحافظ موضِّحاً لِما قاله، وقال: "فهذه صِيَغُ الرفع حكماً، فالحديثُ الذي يقول التابعي فيه عن الصحابي من هذه الألفاظ يكون مرفوعاً حكماً"(٣).

ومن ذلك تعليقُه على قول الإمام أبي داود: "هذا حديثٌ مُنكَرٌ"، حيث قال: "قال الحافظ في شرح النخبة(٤): (وإن وقعت المخالفة مع الضَّعْف (أي إن كان الراوي المخالف ضعيفاً بسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك) فالراجح يُقال له: المعروف،

---

(١) المرجع السابق، ج١، ص١٧١.

(٢) ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، **شرح النخبة الفكر**، تحقيق: نور الدين عتر، (القاهرة: دار البصائر، ط٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، ص١٠٨.

(٣) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص١٩٥.

(٤) ابن حجر، **شرح النخبة**، ص٧٢.

ومقابله يُقال له: المُنكَر). وأيضاً قال الحافظ في موضع آخر من ذلك الكتاب: (والثالث: المُنكَر على رأي مَن لا يشترط في المُنكَر قيد المخالفة)[1]، يعني: ما يكون الطعن فيه بسبب كثرة الغلط لا يكون منكراً، إلا على رأي مَن لا يشترط في المنكر مخالفةَ الثقة الضعيف، وأمَّا من يشترط فيه ذلك فلا"[2].

٥- شَرَح المتنَ شرحاً وافياً بالمقصود، لا سيما إذا كان الحديث يتعلَّق بمسألة مختلَف فيها، فبسط في شرحه.

ومن ذلكهذ الحديثُ الذي رواه أبو داود بسنده عن عبد الله بن عبد الله بن عمر قال: "قلتُ: أرأيتَ تَوضُّؤَ ابن عمر لكل صلاةٍ طاهراً وغير طاهر، عَمَّ ذاك؟ فقال: حَدَّثَتْنيه أسماءُ بنت زيد بن الخطَّاب: أنَّ عبد الله بن حَنْظَلَة بن أبي عامر حَدَّثَها: أنَّ رسول الله ﷺ أُمِرَ بالوُضوء لكلِّ صلاةٍ طاهراً وغيرَ طاهرٍ، فلمّا شَقَّ ذلك عليه أُمِرَ بالسِّواك لكلِّ صلاةٍ، فكان ابن عمر يرى أنَّ به قُوَّةً، فكان لا يَدَعُ الوُضُوْءَ لكل صلاة"[3].

قال السهارنفوري في شرح هذا الأثر ما نصُّه: "حاصلُه: أنَّ رسول الله ﷺ كان يجب عليه الوضوء لكل صلاةٍ أحدث أو لم يُحدِث، فلما شَقَّ ذلك عليه وصَعُب، والمشقّةُ تجلب التيسيرَ؛ أَمَر بالسِّواك لكل صلاة، وأُقيم السِّواك مقامَ الوضوء، وسقط وجوب الوضوء، فكان ابن عمر يرى أنَّ به قوةً فلا يشقّ عليه الوضوء لكل صلاة،

(١) المرجع السابق، ص٩١.

(٢) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص٢٣٠.

(٣) أخرجه أبو داود السجستاني سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، في **السنن**، (الرياض: دار السلام، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، كتاب الطهارة، باب السواك، ص١٨، ١٩، رقم٤٨؛ وهو حديث حسن.

ويرى أنَّ أفضل الأعمال أشقّها، فلهذا كان لا يدع الوضوءَ لكل صلاة.

قلتُ (القائل هو السهارنفوري): وهذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ السِّواك كان واجباً عليه لكل صلاة، فحينئذ يجب أن ننظر في ذلك، هل كان رسول الله ﷺ يأتي بذلك قُبَيل الصلاة عند أدائها في المسجد، أو يأتي عند الوضوء، أو يأتي عند الوضوء والصلاة جميعاً؟. فنظرنا في ذلك، فرأينا أنه ﷺ ما اسْتاك مرةً من الدهر قُبَيل الصلاة عند عقد التحريمة، ولم يثبت ذلك عنه ﷺ ولا عن خلفائه - رضي الله تعالى عنهم -، ولو فعله ﷺ لنُقِلَ عنه تَواتُراً، كما نُقِلَت الواجباتُ الأُخَر، بل ثبت عنه ﷺ أنه إذا اسْتَاك للصَّلاة يَسْتاك عند الوضوء وقبله، كما تدلّ عليه الروايات الآتية في باب (السواك لمن قام بالليل)، فحينئذ إمّا أن يكون هذا الاستياك هو ما يجب عليه للصلاة أو غيره، ولا يمكن أن يكون غيره، فثبت أنه هو الواجب.

فظهر بهذا: أنَّ المراد بالسواك عند كل صلاةٍ كما في الرواية المتقدمة[1]، وبالسواك لكل صلاة كما في هذه الرواية، هو ما يكون عند الوضوء لا ما هو عند الصلاة، وأنه ﷺ ما ترك الاستنانَ قبل الصلاة، إلا لأنه اعتدَّ الاستنانَ الذي في الوضوء عن الذي هو عند الصلاة، وعلم أنَّ هذا يؤدِّي الواجب الذي هو عند الصلاة، ويكفي عنه، فإنَّ لفظ (عند) لا يدلُّ على المقارنة.

ويؤيِّد ذلك: أنَّ حالة الصلاة حالة المناجاة مع الرَّبّ ﷻ، وفي حالة المناجاة كَرِهَ ﷺ النُّخَامَةَ في قِبْلة المسجد، وشَقَّ ذلك عليه حتى رُئي في وجهه، فقام، فحَكَّه بيده، فقال: «إنَّ أَحَدَكُمْ إذا قَامَ فِي صَلاَتِهِ، فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّه - أَوْ إنَّ رَبَّه بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ

(١) وهي التي رُويت عن زيد بن خالد الجُهَني ﷺ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لولا أنْ أَشُقَّ على أُمَّتي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ»، أخرجها أبو داود، في **السنن**، كتاب الطهارة، باب السواك، ص١٨، رقم ٤٧؛ وهو حديث صحيح.

- فَلاَ يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِه»[١]، وكَرِهَﷺ البُصَاقَ في المسجد، وجعل كَفّارةَ تلك الخطيئة دفنَها. فيستحيل العقلُ الغير المشوب بالهوى مع هذه التشديدات أن يَندُب ﷺ أُمَّتَه إلى أن يستاكوا عند إقامة الصلاة، وتكون الأَسْوِكَةُ المتلطِّخة بالبُصَاق وبها أزالوه من النَّتْن والأذى عند نواصيهم على آذانهم فيما بينهم وبين القبلة، وقد مُنِعُوا عن أقلّ وأهون من ذلك، فما هو إلا أنَّ رسول الله ﷺ أراد بقوله: بـ«السِّواكُ عِنْدَ كُلِّ صَلاَة» أي: عند وضوئها"[٢].

٦- ذَكَر أوضَحَ روايةٍ في "الصِّحَاح" أو "السُّنَن" من رواية أبي داود في سننه، مثالُ ذلك: روى أبوداود في السُّنَن بسنده عن عبد الرحمن بن حَسَنة قال: "انطلقتُ أنا وعمرو بن العاص إلى النبي ﷺ، فخرج ومعه دَرَقَةٌ[٣] ثم اسْتَتَرَ بها ثم بالَ، فقلنا: انظروا إليه يبول كما تبول المرأةُ، فسمع ذلك فقال: "«أَلَمْ تَعْلَمُوْا مَا لَقِيَ صَاحِبُ بَنِي إِسْرَائِيْلَ؟ كَانُوْا إِذَا أَصَابَهُمْ البَوْلُ قَطَعُوْا مَا أَصَابَهُ الْبَوْلُ مِنْهُمْ، فَنَهَاهُمْ، فَعُذِّبَ فِي قَبْرِهِ»، قال أبو داود: قال منصور: عن أبي وائل، عن أبي موسى، في هذا الحديث قال: «جِلْدَ أَحَدِهِمْ»، وقال

---

(١) أخرجه البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، في **صحيحه**، باب حكّ البُزاق باليد من المسجد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٥، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م)، ص٩١، رقم٤٠٥.

(٢) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص٣٢١، ٣٢٢.

(٣) الدَّرَقَة، جمعُها: درقات ودَرَقٌ، وهي: أداة كالتُّرْس لكنها من جلد تحمل للوقاية من السيف ونحوه؛ وانظر: إبراهيم أنيس وآخرين، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، انظر مادة "درق".

عاصم: عن أبي وائل، عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «جَسَدَ أَحَدِهِمْ»[1].

فهنا أتى السهارنفوري بروايةٍ أوضَحُ من رواية أبي داود وقال: "أخرج البخاري بسنده موصولاً عن منصور عن أبي وائل قال: "كان أبو موسى الأشعري يشدِّد في البول، ويقول: إنَّ بني إسرائيل، كان إذا أصاب ثوبَ أحدِهم قَرَضَه"[2]، قال الحافظ[3] في شرحه على البخاري: (وقع في مسلم "جلد أحدهم"، قال القرطبي[4]: مرادُه بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها، وحَمَله بعضُهم على ظاهره)[5]، وزعم أنه من الإصْر الذي حَمَلُوه، ويؤيِّده رواية أبي داود ففيها: «كَانَ إذا أَصَابَ جَسَدَ أَحَدِهِمْ»، لكن رواية البخاري صريحةٌ في الثياب، فلعلَّ بعضهم رواه بالمعنى"[6].

٧- استوفى بيانَ المذاهب الفقهية مع الأدلة واستيفاءِ أقوال الصحابة والتابعين، واعتمد في ذلك كثيراً على "نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار" للإمام الشَّوْكاني.

ومن ذلك كما في أول "باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة" حيث شرح السهارنفوري الحديثَ الموقوف المروي عن سلمان الفارسي ﵁ أنه قال: "قيل

(١) أخرجه أبو داود، في **السنن**، كتاب الطهارة، باب الاستبراء من البول، ص١٥، رقم٢٢؛ وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الوضوء، باب البول عند سُبَاطة قوم، ص٥٨، رقم٢٢٦.

(٣) يعني: ابنَ حجر العسقلاني.

(٤) يعني: أبا العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت٦٥٦هـ) صاحب "المفهم لِمَا أشكل من تلخيص كتاب مسلم".

(٥) ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، (الرياض: دارطيبة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ج١، ص٥٦٢.

(٦) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص٢٤٤- ٢٤٥.

له: (لقد عَلَّمَكم نبيُّكم كُلَّ شيءٍ حتى الخِرَاءةَ[١]! قال: أَجَلْ، لقد نَهانا ﷺ أن نستقبل القِبْلَةَ بغائطٍ أو بَوْلٍ)"[٢]، فقال (أي: السهارنفوري) شرحاً لهذا الحديث: "القبلةُ ما يُستقبَل ويُتوجَّه إليها، والمراد بها هاهنا جهة الكعبة، فكما أُمِر في الصلاة بالاستقبال إليها تعظيماً واحتراماً لها، كذلك نُهِي عن استقبالها واستدبارها عند قضاء الحاجة احتراماً وتكريماً لها.

واختلف العلماء في ذلك على أقوال ومذاهب، وقال العَيْنِيُّ في شرح صحيح البخاري[٣]: (ثم اعلم أنَّ حاصل ما للعلماء في ذلك أربعة مذاهب، أحدها: المنعُ المُطلَق. الثاني: الجوازُ مُطلَقاً. الثالث: أنه لا يجوز الاستقبالُ في الأبنية والصحراء، ويجوز الاستدبار فيهما وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله. الرابع: أنه يُحرَم الاستقبال والاستدبار في الصحراء دون البنيان، وبه قال مالكٌ والشافعي وإسحاق وأحمد في رواية)، انتهى.

وبعد أنْ نَقَل السهارنفوريُّ قولَ العينيِّ قال: "والحديثُ دليلٌ على عدم جواز استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط، سواء كان في الصحراء، أو في البنيان، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله، وبه قال أبو أيوب الأنصاري ومجاهد وإبراهيم النخعي والثوري وأبو ثَوْر وأحمد في رواية، ونسبه في (البَحْر)[٤] إلى الأكثر، ذكره

(١) الخراءة: التخلِّي، والقعود للحاجة؛ انظر: ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث**، ج١، ص٤٤٧.

(٢) أخرجه أبو داود، في **السنن**، كتاب الطهارة، باب كراية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، ص١٣، رقم٧؛ وهو حديث صحيح.

(٣) العيني، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، ج٢، ص٤٢٢- ٤٢٣.

(٤) يعني: "البحرَ الرائق شرح كَنْز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري" لابن نُجَيم زين الدين بن إبراهيم المصري (ت٩٧٠هـ)، وهو من الكتب المعتمَدة في المذهب الحنفي، شرح فيه المؤلِّفُ متنَ "كَنْز الدقائق" لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت٧١٠هـ).

الشوكاني في (النَّيْل[1])"[2].

٨- نبَّه على اختلاف الرواية في اللفظ، واختلافِ الرواة في الأسانيد مع ترجيح بعضها على بعض، واجتهد في تحقيقه اجتهاداً بالغاً، ولم يَدّخِر في ذلك جهداً.

ومثالُ ذلك كما في "باب عبيد المشركين يلحقون بالمسلمين فيُسلمون" في "كتاب الجهاد"، فقد ورد في متن الحديث عن عليّ بن أبي طالب ﵁ قال: "خَرَج عُبْدَانٌ إلى رسول الله ﷺ يعني يومَ الْحُدَيْبِيَّة قبل الصُّلْح"[3]، وقد أطال السهارنفوريُّ هنا الكلامَ في وقوع القصة يوم الحديبية، وأثبت أنَّ هذه القصة وقعت في غزوة الطائف وليست في غزوة الحديبية، وقال: "لقد تحيّرتُ في هذه القصة التي قد وقعت في حديث أبي داود[4]، والترمذي[5]، والمستدرك[6]، في الحديبية. فالظاهرُ: أنَّ الذي ذكر أنها وقعت في الحديبية غلطٌ من بعض الرواة بثلاثة أوجه"[7].

---

(١) أي: **"نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار"**.

(٢) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص١٨١- ١٨٢.

(٣) أخرجه أبو داود، في **السنن**، كتاب الجهاد، باب في عبيد المشركين يلحقون بالمسلمين فيسلمون، ص٣٩١، رقم٢٧٠٠؛ وهو حديث صحيح.

(٤) أخرجه ابوداؤد، في **السنن**، كتاب الجهاد، باب في عبيد المشركين يلحقون بالمسلمين فيسلمون، ص٣٩١، رقم٢٧٠٠؛ وهو حديث صحيح.

(٥) أخرجه الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، في **سننه**، (الرياض: دار السلام، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، أبواب المناقب، باب مناقب علي، ص٨٤٥، رقم٣٧١٦؛ وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

(٦) أخرجه الحاكمُ النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد، في **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٤، ٢٠٠٩م)، في كتاب الجهاد، النهي عن التفريق بين جارية وولدها، ج٢، ص١٤٨، رقم٢٦٢٢؛ وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

(٧) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج٩، ص٣٥٥.

ثم فصَّل السهارنفوري تلك الوجوه تفصيلاً حسناً، وذكر أنَّ لفظ "الحديبية" ليس من عليّ بن أبي طالب ﷺ؛ بل من بعض الرواة؛ لأنَّ في لفظ الرواية لأبي داود لفظ "يعني قبل يوم الحديبية"، فهذا يدلُّ على أنَّ لفظ الحديبية ليس في أصل الحديث، بل زاده بعض الرواة على ما فَهِمَ من لفظ شيخه. ولو سُلِّمَ أنَّ هذه القصة وقعت في الحديبية أيضاً، فالمرادُ بقوله: "ناس" بعض الكفار من قريش، الذين كانوا موجودين هناك، لا الصحابة[١].

وهذا تحقيق دقيق رائع من السهارنفوري خلتْ عنه جميعُ شروح "سنن أبي داود".

٩- ركَّز عنايتَه على دراسة أقوال الإمام أبي داود (صاحب السُّنَن) وكلامِه في الرواة، وتعقَّب عليه.

ومثالُ ذلك هذا الحديث: "كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاءَ وَضَع خاتَمَه"، الذي رواه أبوداود هكذا بسنده: "حدَّثَنا نَصْرٌ بن عليّ، عن أبي عليّ الْحَنَفي، عن هَمَّام، عن ابن جُرَيْج، عن الزهري، عن أنس"، ثم قال عقبه: "هذا حديث مُنكَرٌ، وإنما يُعرَف عن ابن جُرَيْج، عن زيادة بن سَعْد، عن الزهري، عن أنس: "أنَّ النبي ﷺ اتَّخَذَ خاتَماً من وَرَقٍ ثم ألقاه"[٢]، والوَهْمُ فيه من هَمَّام، ولم يَروه إلا همامٌ".

ثم تعقَّب السهارنفوري على قول أبي داود ذلك، وقال: "قال أبوداود: (هذا حديث منكر)، ولعلَّ الحكم بنكارته لأمرين؛ الأول: تركُ الواسطة بين ابن جريج والزهري، والثاني: تبديل المتن بمتن آخر"[٣]. ثم قال: "وخالفه (أي أبا داود)

---

(١) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج٩، ص٣٥٥.

(٢) أخرجه أبو داود، في **السنن**، كتاب الطهار، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء، ص١٥، رقم١٩؛ وقال: "هذا حديث مُنكَر".

(٣) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص٢٣٠.

الترمذيُّ، وقال بعد تخريج هذه الرواية: (هذا حديث حسن صحيح غريب)[1]، ولعلَّ الحقَّ مع الترمذي؛ لأن المُنكَر من الحديث ما كان فيه الراوي الضعيف بسوء حفظه أو جهالته أو نحوِ ذلك مخالِفاً للقويّ، فالراجحُ: المعروف، ومقابله: المنكر، فقول أبي داود: (وهذا حديث منكر) لا يكاد يصحّ على المذهبَين؛ لأن هَمَّاماً ثقةٌ حافظٌ، روى له الشيخان واحتجَّا به، فليس بضعيف، ولا ممن يُطعَن بفحش الغلط، أو كثرةِ الغفلة، أو الجهالةِ، أو ظهورِ الفِسْق، فلا يكون حديثه مُنكَراً على المذهبَين. نعم! لو قال أبو داود: وهذا حديثٌ مدلَّسٌ لكان له وجهٌ؛ لأن أصحاب ابن جُرَيْج رووا عن ابن جريج بزيادة واسطةٍ بينه وبين الزهري، وخالَفَهم هَمَّامٌ فحذفه"[2].

وقوله: (والوهمُ فيه من هَمَّام)، مراده بذلك أنَّ أصحاب ابن جريج أخرجوا بهذا السند: (أنَّ النبي ﷺ اتَّخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه)، فغيَّر هَمَّامٌ وقلب هذا المتنَ بمتن آخر، وهو: (كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاءَ وضع خاتمه)، فهذا هو الوهم الذي وقع في الحديث من هَمَّام.

وهذا الدعوى أيضاً لا دليلَ عليها، بل يمكن أن يكون هذان حديثَين مختلفَين مرويَّين بهذا السند كما قال في (درجات مرقاة الصعود): ولا مانع أن يكون هذا متناً آخر في ذلك المتن، وقد مال إليه ابن حِبَّان فصحَّحهما معاً، فلا علَّةَ له عندي إلا تدليس ابن جريج، فإن وُجد عنه تصريحه بالسماع فلا مانعَ من الحكم بصحته في تنقيده".

وأمَّا قول الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب)، فلعلَّ حكمه

---

(١) أخرجه الترمذي، في **السنن**، أبواب الاستئذان، باب ما جاء في ختم الكتاب، ص٦١٦، رقم ٢٧١٨.

(٢) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص٢٣٠- ٢٣٢.

بالصِّحة يكون مبنياً على أن يكون المتنان عند الترمذي بسندَين مختلفَين، ويكون المتنُ الأول عنده بدون واسطة زياد بن سعد، ولم يكن بين ابن جريج والزهري في رواية ذلك المتنِ واسطةٌ، ويكون المتنُ الثاني مروياً بزيادة زياد بن سعد بين ابن جريج والزهري، فيكون الحديثان عند الترمذي صحيحين بسندين، ويمكن أن يكون حكمُه بالصحة مبنياً على أنَّ لهذا الحديث شاهداً"[١].

١٠- شَرَح كلَّ لفظٍ غريبٍ واردٍ في الحديث بتحقيق دقيق، واعتمد في ذلك على ابن منظور في كتابه "لسان العرب"، والفيروزآبادي في كتابه "القاموس المحيط"، والفَتَّنِي في كتابه "مجمع بحار الأنوار".

ومثالُذلك هذا الحديثُ الذي رواه أبو داود بسنده عن حُكَيمة بنت أُمَيْمَة ابنة رُقَيَّة عن أمها أنها قالت: "كان للنبيِّ ﷺ قَدَحٌ مِن عَيْدانٍ تحت سَريره يبول فيه باللَّيْل"[٢].

قال السهارنفوري: "عَيْدان: بفتح مهملة فتحتية: النخلة الطِّوال المتجرّدة من السَّعف من أعلاه إلى أسفله، جمعُ عَيْدانة، كذا في المجمع[٣]. وفي القاموس في لفظ (عود): والعيدان بالفتح: الطوال من النخل، واحدتها بهاء، ومنها كان قدحٌ يبول فيه النبي ﷺ، وفي آخر الباب: العَيْدانة أطول ما يكون من النخل يائية وواوية، جمعُه:

---

(١) المرجع السابق، ج١، ص٢٣٠، ٢٣٢.

(٢) أخرجه أبو داود، في **السنن**، كتاب الطهارة، باب في الرجل يبول بالليل في الإناء، ص١٥- ١٦، رقم٢٤؛ وهو حديث حسن صحيح.

(٣) انظر: الفتني، محمد بن طاهر جمال الدين الصديقي، **مجمع بحار الأنوار في غرائب التَّنْزيل ولطائف الأخبار**، (حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، د. ط،١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م)، ج٣، ص٧٠٢.

عيدان، انتهى[١].

وقال السِّنْدي[٢] في شرحه على النسائي: (اختُلف في ضبطه، أهو بالكسر والسكون جمعُ عُوْد؟، أو بالفتح والسكون جمعُ عَيْدانة بالفتح وهي: النخلةُ الطويلة المتجرّدة من السَّعف من أعلاه إلى أسفله، وقيل: الكسرُ أشهَرُ روايةً، ورُدَّ بأنه خطأُ معنى؛ لأنه جمعُ عُوْدٍ، وإذا اجتمعت الأعواد لا يتأتَّى منها قدحٌ لحفظ الماء بخلاف من فتح العين، فإنَّ المراد حينئذ قدحٌ من خشبٍ، هذه صفته ينقر ليحفظ ما يجعل فيه)[٣].

ثم علَّق السهارنفوري على هذه الأقوال بقوله: "قلتُ: والجمعيةُ غير ظاهرة على الوجهين، وإنْ حُمل على الجنس يصحّ الوجهان، إلا أن يُقال: حمل عيدان بالفتح على الجنس أقرَبُ؛ لأنه مما فرق بينه وبين واحده بالتاء، ومثلُه يجيء للجنس، بل قالوا: إنَّ أصله الجنس يُستعمَل في الجمع أيضاً، فلا إشكالَ فيه بخلاف العيدان بالكسر، جمعُ عُوْدٍ"[٤].

---

(١) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ص٣٠٣-٣٠٤، مادة "عود".

(٢) هو أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي التَّتَوي السندي (ت١٠٣٨هـ): المحدِّث الفقيه المحقق. وُلد بقرية "تَتَّه" في السند، وقرأ على علماء "تُسْتَر"، ثم رحل إلى المدينة، وأخذ الحديث عن علمائها، وتوفي بها. وله حواش على الكتب الستة؛ وانظر: الحسني، **نزهة الخواطر**، ج ٦، ص٦٨٥؛ والكتاني، **فهرس الفهارس**، ج١، ص١٤٨.

(٣) السندي، أبو الحسن نورالدين محمد بن عبدالهادي التَّتَوي، **حاشية الإمام السندي على سنن النسائي**، (بيروت: دار المعرفة، ط٥، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، ج١، ص٣٥.

(٤) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص٢٥٠-٢٥١.

١١- تعقَّب على أخطاء الشُّرَّاح السابقين لـ"سنن أبي داود"، صغيرةً كان أو كبيرة، مثل تعقيبه على الشيخ أبي الطَّيِّب شمس الحقّ العظيم آبادي، في أول كتاب الطهارة، حيث قال وهو يفسّر كلمةَ "الطهارة" ما نَصُّه: "قال في (القاموس): الطُّهر بالضَّمّ: نقيضَ النجاسة، طَهَر كنصر وكرم فهو طاهرٌ، وهكذا في (لسان العرب) وغيره من كتب اللغة، ولم يقل أحدٌ منهم إنَّ (طهر) من باب ضرب، فقول صاحب (غاية المقصود): طهر من بابَي قتل وضرب، صوابُه: من بابَي قتل وكرم"[1].

١٢- اهتمّ بتصحيح نُسَخ "أبي داود" المختلفة المنتشرة، ونبَّه على ما ورد في بعضها من الزيادات دون غيرها.

ومن الأمثلة على ذلك هذا الحديث: "حدَّثَنا إبراهيم بن خالد، نا أسوَدُ بن عامر، نا شريكٌ، وهذا لفظُه، (ح): حدَّثنا محمد بن عبد الله – يعني المُخَرِّمي–، ثنا وَكِيع، عن شريك، المعنى، عن إبراهيم بن جرير، عن المغيرة، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هريرةﷺ قال: "كان النبيُّ ﷺ إذا أَتَى الْخَلاَءَ؛ أتيتُه بماءٍ في تَوْر أو رَكْوَةٍ فاستنجى"، قال أبو داود: في حديث وكيع: ثم مَسَح يدَه على الأرض، ثم أتيتُه بإناءٍ آخَرَ فتَوَضَّأ"، قال أبو داود: وحديثُ الأسود بن عامر أَتَمّ"[2].

فنبَّه السهارنفوري إلى الزيادة بقوله: "(قال أبو داود: في حديث وكيع) هذه الجملةُ ليست في النسخة المكتوبة لمولانا الشيخ أحمد علي المحدِّث[3]، ولا في النسخة

(١) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص١٦٤.

(٢) أخرجه أبوداؤد، في **السنن**، كتاب الطهارة، باب الرجل يَدلُك يده بالأرض إذا استنجى، ص١٨، رقم٤٥؛ وهو حديث حسن.

(٣) هو أحمد علي بن لُطْف الله السهارنفوري (١٢٢٥ – ١٢٩٧هـ):أحد أكابر علماء الحديث وفقهاء الأحناف في عصره؛ وُلد ونشأ بـ"سهارنفور" وتوفي بها. أخذ الحديثَ عن الشيخ محمد إسحاق

المطبوعة في مصر، ووجدتُ في النسخة المطبوعة الهندية، وعليها علامةُ النسخة. وأمَّا ما أخرجه النسائي[1] ففيه في رواية وكيع: (توضَّأ، فلمَّا استنجى دَلَكَ يـدَه بـالأرض)، وكذلك ما أخرجه ابن ماجه[2] من رواية وكيع عن شريـك، قـال فيـه: (إنَّ النبـي ﷺ قَضَى حاجتَه، ثم استنجى من تَوْرٍ، ثم دَلَك يدَه بالأرض)، وليس فيهما ما ذكـره أبـو داود: (ثم أتيتُه بإناء آخَرَ فتوضَّأ)".

فالصحيحُ عندي: أنَّ الجملة المذكورة وهي (قال أبو داود: في حديث وكيع) دخل غلطاً من الناسخ بين جُمَل الحديث، ويدلُّ عليـه قـولُ أبي داود في آخـر البـاب: (وحديث الأسود بن عامر أَتَمّ)، فإنه يدلُّ دلالةً واضحةً أنَّ رواية وكيع أنقَـصُ مـن رواية الأسود بن عامر، فلو كانت هـذه الألفـاظ مـن روايـة وكيـع لانقلـب الأمـر، وتكون رواية أسود بن عامر أنقص مـن روايـة وكيـع، وأيضـاً ينافيـه قـول أبي داود الواقع قبل التحويل: (وهذا لفظه)؛ فإنه يقوِّي هذا الظنَّ، لأنه يدلُّ عـلى أنَّ مـا ذكـر هاهنا لفظ رواية وكيع، فثبت بذلك كله: أنَّ هذه الجملة دخلت في البـين غلطـاً مـن النُّسَّاخ"[3].

الدهلوي وغيره، ثم صرف عمرَه في تـدريس الكتب الستة. وله حـاشية مبسوطة على "صحيح البخاري"؛ وانظر ترجمته في: الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص٩٠٧.

(١) في **السنن الصغرى "المجتبى"**، (الرياض: دار السلام، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، كتاب الطهارة، باب دلك اليد بالأرض بعد الاستنجاء، ص٦، رقم٥٠؛ وهو حديث حسن.

(٢) أخرجه أبوداؤد، في **السنن**، أبواب الطهارة، باب من دلك يدَه بالأرض بعد الاستنجاء، ص٥٤، رقم٣٥٨؛ وهو حديث حسن.

(٣) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص٣٠٧-٣١١.

١٣- أتى في مواضع متعدّدة من شرحه لأحاديث الكتاب بأقوال شيوخه وأساتذته من أرباب العلم في تعضيد كلامه بها، ومن ذلك ما جاء في شرحه للحديث الذي رواه أبو داود بسنده عن أبي هريرة ﷺ قال: "كان النبي ﷺ إذا دَخَل الخلاءَ أتيتُه بماء في تَوْرٍ أو رَكْوَة فاستنجى"، قال أبو داود: في حديث وكيع: "ثم مسح يدَه على الأرض، ثم أتيتُه بإناء آخَرَ فتوضَّأ".

قال السهارنفوري: "(ثم مسح يدَه على الأرض): للتنظيف ليذهب ما يحتمل أن يبقى من رائحة حفية، وإن كانت الطهارة حصلت بالغسل فقط، لمّا ذهبت النجاسة بعينها وأثرها".

ثم قال: "عندي كان هذا الفعلُ لتعليم الأُمّة، فعساهم أن يستنجوا فتتلطَّخ أيديهم بالنجاسة، أو يبقى أثرُ النجاسة في أيديهم، فيستنظفوا هكذا، فإنه ﷺ – قال العلماء بطهارة فصلاته – ومحال أن يكون فيها رائحة كريهة، فإنه ﷺ طيّبٌ حيّاً وميتاً".

ثم نقل كلامَ أستاذه الشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوْهي ما يتعلَّق بالموضوع، فقال: "قال الأستاذ: قد اختلفت أقوال فقهائنا الحنفية – كثَّر الله تعالى جَمْعَهم، وشكر على ما بذلوا وُسْعَهم – في طهارة المخرج واليد إذا بقيت رائحة النجاسة بعد زوال جِرْمها. فمنهم من حَكَم بالطهارة إذا زال جِرْمُها وإن بقيت منها رائحة، ومنه مَن ذهب إلى أنها لا تطهر إذاً، إلا إذا بقي من أثرها ما يتعسَّر إزالته، ولعلَّ مبنى الاختلاف ما اختلف فيه من حقيقة الرائحة، هل هي بانفصال أجزاء صغار من ذي الرائحة التي لا تُدرَك بصغرها، أو بتكيُّف الهواء بكيفية الرائحة؟

والحجةُ للطائفة الأولى: أنّا لو سَلَّمْنا انفصال أجزاء صِغَار من ذي الرائحة واختلاطها بالهواء، إلا أنَّ الشرع لما لم يعتدّ بها كان وجودها في حكم العدم، ألا ترى

أنَّ السَّراوِيل المبتلّة إذا مرّت عليه الريحُ الخارجة من الدُّبُر لم يتنجّس، وكذلك الريح النجسة المنبعثة من المزابل إذا هبّت على الثياب المبلولة لم تنجسها اتفاقاً، فلو كانت تلك الأجزاء معتبرةً على تقدير تسليم وجودها في الريح لكان التنجُّسُ لازماً.

ويمكن الاستدلال للطائفة الثانية: بأنَّ الريح لو لم تكن مخلوطةً بشيء من أجزاء النجاسة لزم أنْ لا تنتقض الطهارة بخروج الريح.

وللأوّلين الاعتذارُ بأنَّ انتقاض الطهارة بالريح الخارجة من الدبر لتصريح النصِّ بذلك لا لتضمُّنها أجزاءَ النجاسة"[1].

وهكذا ينقل السهارنفوري أقوالَ أساتذته وشيوخه لحلّ المشكل وبيان المعضَل أثناء شرحه لأحاديث السُّنَن في مواضع متعدّدة من هذا الكتاب، ولا سيما أستاذه الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي؛ فإنه يذكر أقوالَه بنصِّها وفصِّها.

خصائص هذا الشرح:

ومن أبرز خصائص هذا الشرح أنَّ مؤلِّفه الشيخ خليل أحمد السهارنفوري ألَّفه على نهج كبار الشراح المشتغلين بالحديث، الذين تلقَّت الأمةُ شروحَهم بقبول عام، وانتفع بها طلبة العلم في كل عصر، فجاء الشرح مشتملاً على بحوث قيمة في أسماء الرجال وأصول الحديث، وقد عارض فيهاالمؤلِّفُ الْحُجَّةَ بالحجة، وكان كلامُه في أكثر الأحيان محدوداً في صناعة الحديث ومتعلّقاتها من الفنون، بينما أكثر الكتب التي أُلِّفت - خاصة قبل هذا الشرح - في شرح كتب الحديث، أو في إثبات المذهب الحنفي، أو في مسألة خلافية؛ كان يغلب عليها طابعُ الأسلوب الكلامي والاستدلال

(١) السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١، ص٣١١، ٣١٢.

العقلي، واللطائف العلمية(١)، ويَقِلُّ فيها الكلام على الرواة والجرح والتعديل، وعِلَل الحديث وطبقاته، وإلى غير ذلك من المباحث الحديثية التي لابُدَّ لطالب الحديث من العلم بها.

كذلك من خصائص هذا الشرحِ احتواءه على لطائف استنباطات المؤلِّف، التي يجدها القارئ منثورةً في ثناياه، والمباحث اللطيفة التي ظهرت فيها سلامةُ فكره السليم، واطِّلاعُه الواسع على كتب الحديث.

وكذلك من محاسن الكتاب، بعضُ مواضعه المهمة التي ظهر فيها جهدُ المؤلِّف وإمعانه، مثل أحاديث الفِتَن والملاحم، وقد اجتهد المؤلِّف في تعيين هذه الفِتَن التي أُشير إليها في هذه الأحاديث، واهتمَّ بترجيح الراجح، وعيَّن بعضها باجتهاده، واستقصائه.

وكلُّ مَن أمعن النظرَ في تلك المباحث أو المناسبات؛ تظهر له ثقتُ الشارح بتحقيقه، وجزمُه بما توصَّل إليه في البحث والتأمُّل، ولا يغلب عليه التواضُعُ والتردُّدُ، فيبعث هذا الجزمُ والثقةُ واليقينُ في نفس القارئ.

ثناء العلماء على الكتاب:

وقد أشاد بهذا الكتاب صفوةٌ مباركةٌ من أكابر علماء الحديث في الهند وغيرها بكلماتهم السخية، ومنها هذه التي تُذكَر فيما يلي:

(١) ويُستثنى من ذلك كتابان من تأليف علماء المذهب الحنفي في الهند في العهد الأخير، وهما: "كتاب المحلى شرح الموطأ" للشيخ سلام الله ابن شيخ الإسلام الدهلوي الرامفوري (ت١٢٣٣هـ)، و"آثار السنن" والتعليق عليه المشهور باسم "التعليق الحسن على آثار السنن" للشيخ ظهير حسن النِّيْمَوي (ت١٣٢٩هـ).

قال الشيخ محمد أنور شاه الكَشْمِيْري في وصف الكتاب: "إنَّ كتاب (السُّنَن) للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجْزي - رحمه الله تعالى - ثالثُ الكتب الستة، ولا تخفى رتبته ودرجته في الحديث في القديم والحديث، لم يُطبع إلى الآن تعليقٌ عليه وافٍ، وبحلِّه وحقِّه كافٍ، وقد وجَّه الله - تعالى المولى - العلامةَ العارف الفقيه المحدِّث شيخنا، وشيخ الفقه والحديث، مُسنِد الوقت مولانا خليل أحمد السَّهارنفوري لخدمته، فوفَّى كلَّ حقٍّ لها:

شَفَى وكَفَى ما في الصُّدُور فلم يَدَعْ لِذِي إرْبَةٍ في القَوْل جِدّاً ولا هَزَلاً.

فشرح المتنَ وأقوالَ المصنِّف، وقد كانت مستورةً فجَلاَّها، وصعبةً فسَهَّلها وألانَها كما أُلِين لأبي داود الحديث، وضَبَط التراجمَ، وميَّز بين المفترق والمتَّفق، وبين المختلف والمختلف، واستخرج الفقهَ، ووجَّه لأصحابنا الحنفية؛ فجاء تعليقاً يشرح الصدورَ، وينوِّر القلوبَ، ويكون وديعةً له عند الله تعالى، ومِنَّةً في رقاب الناس، وصنيعةً إلى العلماء، جزاه الله تعالى عنا وعن سائر المسلمين"[1].

وقال الشيخ محمد الحافظ التِّيْجاني المصري (ت١٣٩٨ه): "فهذا الشرح لـ(سنن أبي داود) زينة الشروح، وصاحبه زينة الشُّرّاح، وهو آية العلم والإخلاص وثمرة التقوى، وفي هذا الشرح ترى مَسْلَك مالكٍ في السُّنَن، وروح أبي حنيفة في الاستنباط، وعلمَ الشافعي في التأصيل والتفريع، وورعَ أحمد في الاحتياط"[2].

وقال الشيخ يوسف البَنُوري (ت١٣٩٧ه): "جاء (أي المؤلِّفُ) بشرحٍ

---

(١) انظر: السهارنفوري، **بذل المجهود**، ج١٣، ص٦٧٢- ٦٧٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، ج١٣، ص٦٩٢- ٦٩٣.

يحتاج إليه كلُّ مَن حاول تدريس الكتاب مِن حلّ الأغراض، وشرحِ الألفاظ، واستنباطِ فقه الحديث من مواضعه، والكلامِ الملخَّص المنقَّح في الرجال، وشرحِ المتن بما تَقِرُّ به العيون"(١).

وقال الشيخ أبو الحسن النَّدْوِي (ت١٤٢٠هـ): "وقد صَبَّ فيه الشيخُ مُهْجَةَ نفسه، وعصارةَ علمه، وحصيلةَ دراسته، وقد أجهد قُوَاه، وأرهق نفسَه في المطالعة والتأليف"(٢).

طباعة الكتاب:

صدرت لهذا الكتابِ عدةُ طبعاتٍ عن الهند وباكستان، كما صوَّرتها بعض دور نشر في البلاد العربية كدار الفكر بدمشق، ومكتبة الرَّيَّان ودار الكتب العلميّةببيروت، وهو يقع في (١٨) جزء يحتوي على تسع مجلَّدات، لكن هذه الطبعات كلها لا تخلو من الأخطاء المطبعية. ثم قام بتحقيقه لفيف من الباحثين بإشراف الدكتور تقي الدين الندوي، وطُبع في مركز الشيخ أبي الحسن الندوي بأعظم كَرَهْ في الهند (بالاشتراك مع دار البشائر الإسلامية ببيروت)، عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م)، وهو يشتمل على (١٤) مجلَّداً، والأخير للفهارس.

---

(١) المرجع السابق، ج١، ص٦٢.

(٢) المرجع السابق، ج١، ص٦٧.

الخاتمة

توصَّل الباحث من خلال إعداد هذا البحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:

١ – أنَّ كتاب "سنن أبي داود" أحدُ أهمّ كتب الحديث الشريف، وثالثُ الأركان التي قام عليها بناء السُّنّة النبوية المطهَّرة، إذ هو من الكتب التي يُعتمَد عليها في الاستنباط في المسائل الفقهية لكونه يشتمل على جملة كبيرة من أحاديث الأحكام.

٢ – أنَّ جمعاً كبيراً من الأئمة الأعلام قد اعتنى بشرح "سنن أبي داود" على تَعاقُب الأزمان وتوالي العصور في بلاد مختلفة، ومنهم علماء الهند، الذين لهم حظٌّ وافرٌ وجهدٌ مشكورٌ في خدمة هذا الكتاب شرحاً وتحشيةً له.

٣– أنَّ "بذل المجهود" يُعَدّ من أهمّ الشروح المتأخّرة لـ"سنن أبي داود"، فقد امتاز باشتماله على الكثير من الفوائد الحديثية والفقهية واللغوية،وقد التزم مؤلِّفه في تأليف هذا الكتاب ما يلزم من البحث والتحقيق في هذا العلم المهمّ الشريف، وسار في ذلك على نهج كبار الشُّرَّاح لكتب الرواية.

ثانياً: التوصيات:

١- أنَّ الشيخ خليل أحمد السهارنفوري يستحقّ بجدارة عن كلّ ما بذله في تأليف كتابه "بذل المجهود" الدراسة عن حياته الذاتية والعلمية، ثم الدراسة عن منهجه الذي سلكه في تأليف الكتاب المذكور، فالموضوع حريٌّ بتناوله للدراسة في الرسائل الجامعية.

٢- أنَّ كتاب "بذل المجهود" رغم شموله العديدَ من الفوائد الحديثية والفقهية واللغوية ما زال مغموراً لدى كثير من الطلاب خارج القارة الهندية، وبعيداً عن متناولهم، فمن واجب أساتذة الحديثإرشاد هؤلاء الطلاب إلى هذا الكتاب، والترغيب في الاستفادة منه، والتكليف لهم في الأبحاث العلمية بالموازنة بينه وبين شروح أخرى للسُّنَن من حيث الصناعة الحديثية.

- هذا ما توصّلتُ إليه من النتائج، وما تراءى لي من التوصيات، وأسأل الله تعالى أن يوفّق للعمل بها، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

